

اتجاهات علم الاجتماع الحديث

جان كازينييف^(*)

ترجمة: د. خليل أحمد خليل

عندما قدّم سيلستان بوغليه⁽¹⁾ كتابه الصغير، عام 1935، بعنوان «محسّلة علم الاجتماع المعاصر»، كان قد اعترف بأن البرنامج الموحى به في هذا العنوان، يُخشى منه أن يكون طموحاً جداً. إنَّما كان في مستطاعه أن يوفّر، على الأقل، وحدةً حقيقيّةً لمشروعه، وذلك بارسائه على الأساس المتين، على المفهوم الذي كان ينطلق منه الفريق المجتمع حول دور كهام في مجلة الحولية الاجتماعية L'Année Sociologique. وفي الواقع، على الرغم مما كان هناك من دقائق وتميزات بين دور كهام وتلاميذه وخلفائه، وعلى الرغم من الخلافات التي كانت قد تجلّست، في حياته، وبين لوسيان لفي - بريل أو آخرين سواه، وعلى الرغم من المساجلات التي كانت قد وضعت في مواجهة غبريل تارد، كان علم الاجتماع الفرنسي ما يزال يبدو، حتى عشية الحرب العالمية الثانية، خاضعاً لتراث هذا الفكر الذي كان الابتعاد عنه لا يعني عدم الرجوع اليه. كذلك كان من المؤكد، في الخارج أيضاً أن اسم دور كهام كان ما يزال يرمز لازدهار العلم الاجتماعي الفرنسي وانتشاره. والحقيقة أن محاولات أخرى، في ألمانيا، كانت تشقّ طريقها الى النور، لا سيما تحت تأثير المدرسة الظواهرية (الفنومولوجية) بشكل ملحوظ؛ وبوجه عام كان الاختيار، في البلدان الانكلوسكسونية، والجهدُ ينصبّان على دراسات تجريبية بالغة التنوع والنشأة، مع شعور عميق بالعواقب والمصاعب المترتبة على انعدام التوجّهات النظرية.

نلاحظ بعد الحرب العالمية الثانية في فرنسا ظهور ميل إلى تفتيت العقيدة العامة وإلى تشتيت الأبحاث، في حين كان علماء الاجتماع الاميريكيون، المتأثرون أشدّ الأثر بعلم الاجتماع الألماني عند ماكس فيبر، وبالوظيفية عند مالفينوفسكي، وبمحاولة التنظير الصارمة التي شرع بها تالكوت بارسونس، كانوا يسعون بخلاف ذلك ويحاولون

(*) Jean Cazeneuve, Les tendances de la Sociologie Moderne, in dictionnaire - La Sociologie, Ed. C.E.P.L., Paris 1970.

pp. 233 - 249.

تنسيق جهودهم على أفضل وجه في اتجاه يبدو ميّالاً لإضفاء الشرعيّة على النسق الاجتماعي القائم. وبعد ذلك، يمكن أن نشهد، في كل البلدان تقريباً، مجابهة بين شتى مفاهيم علم الاجتماع. ففي الواقع، هناك من جهته الحزم العلمي الذي نادى به دوركهام، كان قد ضُربَ في مهده من طرف بناءات أيديولوجيّة شديدة، بينما كان آخرون يتردّدون بين التجريبيّة المطلقة والنظريّة المجرّدة، وكانت، أخيراً، المواقف الانتقادية تواجه علم اجتماع شديد التدامج، في نظر البعض، مع النظام الاجتماعي القائم.

واليوم، يمكن لتعداد الأبحاث السوسيولوجية في مختلف البلدان أن تجعلنا نشعر بأننا أمام دليل عادي وانه من الصعوبة بمكانه ان نستخلص منه فكرة عامّة عمّا يمكن أن يكون عليه علم الاجتماع، وعمّا يبحث، فكرته عن مناهجه وميادين عمله. لا ريب أن آخر محاولة توحيد كبرى كانت تلك التي شرع بها جورج غورفيتش، والتي لم تدعَ انها ترغب في امتصاص الفوارق والاختلافات، لأنها كانت تقدّم نفسها كمحاولة تعددية، كثنائية، وكانت ترمي بخاصة إلى ترتيب الجهاز المفهومي وتنظيمه. إذن، يتجلى علم الاجتماع الحديث، في نهاية المطاف، كعلمٍ نجح في إثبات وجوده وضرورته، إنّا تجاوزته نجاحاته وتقدّمه، بحيث صار اكتناهُهُ مستلزماً لتصميم على النظر في مختلف نزاعاته واتجاهاته، على صعيد طريقته في تحديده وتحديد أهدافه وأغراضه ومناهجه وميادينه التطبيقية⁽²⁾.

١. الحدود

من الصعب أن نقدّم رداً على سؤال « ما علم الاجتماع؟ » يمكنه أن يكون جامعاً مانعاً، شاملاً لكل الاتجاهات. ولقد سعى جورج غورفيتش شخصياً الى وضع دراسة انتقادية للحدود - التعريفات - الجديدة أو القديمة التي ما تزال قابلة للتداول في أيامنا.

هل يدرس علم الاجتماع
أشكال الحياة الاجتماعية؟

يمكننا في المقام الأول أن نحصر عدداً معيّناً من أشكال الحياة الاجتماعية ومن تحديداتها في مفهوم شكلي من شأنه، في نظر جورج سيمل، أن يجعل من علم الاجتماع دراسةً لأشكال الحياة الاجتماعية، بوصفها حاوياتٍ مضادة لمحتويات، وهذه، أي المحتويات، تشكّل موضوعاً لعلوم اجتماعية خاصة. لكن عندئذٍ تنخفض الوقائع الاجتماعية الى مجرد تفاعل بين الأفراد، فلا يدرك علم الاجتماع سوى إطارات فارغة، وتجريداتٍ لا حياة فيها.

هل هو علم أنماط ثقافية؟

في الطرف النقيض، بإمكاننا أن نصنّف في فئةٍ أخرى الحدود الثقافية التي تعيّن لعلم الاجتماع مهمة البحث، فيما يتعدى الأطر الاجتماعية، عن شتى أنماط الحضارة والثقافة. ويمكن الرّد على هذا التأويل بأن الحضارة ليس لها

وجود فعلي خارج الأطر الاجتماعية الخاصة وبالأخص الظواهر الاجتماعية التي ندركها من خلالها .
لقد رغبت المدرسة الدوركهائمية أن تظل أقرب إلى الواقع الاجتماعي حين حددت علم الاجتماع بأنه علم يدرس، على نحو تفسيري، الحياة الاجتماعية في الوعي الجماعي وفي المؤسسات التي يسعى علم الاجتماع لتحليل مسارها التاريخي ودورها .

هل ينبغي لعلم الاجتماع أن يرمي إلى فهم الدلالات الاجتماعية؟

لكن علماء اجتماع آخرين رأوا أنه لا يجوز لعلم الاجتماع أن يحرص نفسه في نطاق التفسير، وإن عليه أن يؤدي إلى فهم، أي عليه أن لا ينحصر في نطاق السؤال « كيف؟ »، بل عليه أن يتساءل أيضاً حول الوقائع الاجتماعية، « لماذا؟ »، « لأية غاية؟ »، « بأي معنى ». ومثال ذلك ما يراه ماكس فيبر في قوله إن الفهم هو « معرفة الحالات الداخلية للعوامل البشرية المبعثرة والدلالات التي ينسبها الفاعلون إلى مسالكهم الموسومة بالمسالك الاجتماعية... ويكون السلوك اجتماعياً عندما تكون الدلالة المنسوبة إليها من طرف فاعل أو جملة فاعلين متعلقة بسلوك الآخر وعندما يكون السلوك موجّهاً في هذا الاتجاه ». من هنا التعريف الذي يقدمه المؤلف نفسه: « إن علم الاجتماع... هو علم يرمي إلى فهم الدلالات الداخلية للمسالك الاجتماعية عن طريق الفهم، ويرمي بذلك إلى تفسيرها السببي⁽³⁾. هذا، وقد حاول تالكوت بارسونس، مؤخراً، الجمع بين مفهومي فيبر ودوركهام، فأكد أن علم الاجتماع يدرس المنظومات الاجتماعية الماثلة في تفاعلات المسالك التي تكون موجّهة شطراً سَلَمَ مشترك من القيم في تأسيسها للنماذج الثقافية.

علم الاجتماع هو علم الظواهر في كلفة جوابها وفي ديناميّتها

كان جورج غورفيتش ينتقد معظم هذه التعريفات لأنها كانت تتغاضى عن الواقع الحي الذي يشكّل مجمل الظاهرة الاجتماعية، نظراً لأن هذه الأخيرة أكثر عمقاً وأشدّ ديناميّة من البنى التي يبدو جامداً فيها، متحجراً. وبالتالي اقترح الاستناد إلى هذه الكلفة وذلك بدرسها على مستويات شتى وفي مختلف تجلياتها. لهذا كان يرغب غورفيتش في تأسيس علم اجتماع تعدّدي و« في العمق » يحدّده بأنّه علم يدرس « الظواهر الاجتماعية الكلفة في مجمل جوانبها وحركتها ». ولهذا الدراسة، لا بد لعلم الاجتماع من تعيين الأطر الاجتماعية، وخفضها إلى أنماط ويؤدي إلى تفسيرات مرتبطة بدورها ومتصلة بالفهم. إن التفسير الاجتماعي يفترض تعييناً أكثر مرونة، بكل وضوح، من تعيين العلوم الطبيعية، ولا يمكنه أن يسمح إلا استثنائياً بشفافية تامّة للظواهر. ويتباين هذا التعيين⁽⁴⁾ ذاته مع تباين الأطر الاجتماعية وهو غير متوافق مع الحرية البشرية. وعلى هذا النحو لا يستطيع علم الاجتماع أن يرصد دائماً علاقات وأواصر السببية ويمكنه أن يكتفي بملاحظة الاحتمالات والأرجحيّات. والخلاصة أن علم الاجتماع

يبقى في مجله وفياً للمبادئ الدور كهامية الكبرى التي حددته كعلم، لكنه يظل حساساً، متأثراً بكل ما يميزه عن العلوم الطبيعية.

علم الاجتماع يتخبط بين القوانين وفرادة الظواهر

إن علم الاجتماع يتردد بين التفسير والفهم، بين دراسة سلاسل من الوقائع الاجتماعية والبحث عن المعنى العميق والانساني للأفعال الاجتماعية ولدورها. إن علم الاجتماع بوصفه علماً للوقائع الاجتماعية، لا يمكنه أن يتناسى أن هذه الوقائع لا يمكن أن تُدرس، بلا ريب، إلا دراسةً مستقلة. ومع ذلك لا مناص من اسنادها إلى كلفة تعطيها معناها ومدلولها. زد على ذلك أن علم الاجتماع لا يمكنه أن يظل لا مبالياً تجاه الأبعاد التاريخية للوقائع الاجتماعية، لكنه يتميز عن التاريخ بكونه يستخلص الأنماط من خلال تصنيفه للأطر الاجتماعية. بيد أنه مقدّر له أن يظل متأرجحاً من جهة بين الضرورة العلمية للبحث عن انتظامات تقترب من القوانين، ومن جهة ثانية بين ملاحظة ما لا يقبل الخفض والحصر، وما هو مُفرد في كل ظاهرة اجتماعية. ويمكننا القول إن علم الاجتماع يسعى في آن واحد وراء اكتناه الارتباطات بين الوقائع الاجتماعية واكتناه دلالاتها في فرادتها.

II . الأهداف

في كتاب نشره ريمون آرون عام 1967، كان يسعى لرسم السات الكبرى المميزة لصورة علم الاجتماع في العالم المعاصر، الأمر الذي جعله يميز بين نزعتين أساسيتين متطابقتين مع التقسيم الجغرافي للكتلتين السياسيتين في مرحلة من التعاقب بين التعايش السلمي والحرب الباردة⁽⁵⁾.

علمان اجتماعيان مقابل انقسام العالم إلى كتلتين ..

بوجه عام يرى ريمون آرون أن علم الاجتماع يرتدي في البلدان الاشتراكية طابع الإيديولوجية الماركسية التي هي في آن واحد توليفية، تاريخية وحتمية؛ وتشمل المجتمع برمته وترغب في توقع تطوره. وفي بلدان الديمقراطية الحرة، لا سيما في الولايات المتحدة، يبدو الأمر معاكساً، فيرتدي علم الاجتماع - على حد تعبير الكاتب نفسه - مظهر وصف الوقائع الاجتماعية المنظور بها نظرة تفصيلية، أي أنه يرتدي طابع الدراسة الجامعة، السوسيوجرافيا، التحليلية والتجريبية. يذكر ريمون آرون في المرجع السابق: « إن علم الاجتماع يكثر من الاستطلاعات والأبحاث الميدانية عن طريق الاستمارات والمقابلات حتى يحدد كيف يعيش الناس الاجتماعيون وكيف يفكرون ويشعرون ويصدرون أحكامهم، أو إذا فضلنا لكي يعين كيف يعيش الأفراد المجتمعون، كيف يقترع المواطنون في مختلف الانتخابات، ما هي المتغيرات، العمر، الجنس، مكان الإقامة، الفئة الاجتماعية

- المهنة، مستوى الدخل، الديانة، الخ... التي تؤثر على السلوك الانتخابي؟ وإلى أي حد يمكن لهذا السلوك أن يتعين أو يتبدل متأثراً بدعاية المرشحين؟ هذه بعض الأسئلة التي سيطرحها عالم اجتماع يدرس انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة أو في فرنسا، والتي لا يمكن الإجابة عنها إلا بواسطة الاستطلاعات.. إن غاية البحث هي بيان الترابطات ما بين المتغيرات، والفعل الذي يمارسه كل منها على سلوك هذه الفئة الاجتماعية أو تلك». وبما لا ريب فيه أنه بإمكاننا أن نلاحظ أن السيرورات المحددة على هذا النحو إنما تنتمي إلى ما يسمى بالحرّي علم النفس الاجتماعي. ويوضح ريمون آرون، وكأنه استشر بهذا الاعتراض، مفيداً أن علم الاجتماع التحليلي والتجريبي في العالم الغربي لا ينخفض ولا ينحصر في دراسة مواقف الأفراد أو الجمهور، وإنما ينشد أيضاً بلوغ المجاميع أو الجماعات الحقيقية؛ غير أن هذه الوقائع الاجتماعية إنما هي بالحرّي ملازمة هنا للأفراد، غير متسامية عليهم، خلافاً لما ينادي به المفهوم الاشتراكي الماركسي.

نزوع هذين العلمين الاجتماعيين الى التلاقي

لكن، أما زال هذا الانقسام العالمي بين الاتجاهين في علم الاجتماع الحديث، متطابقاً مع الواقع الراهن؟ وهل يتناسب التفريق الذي أتاه ريمون آرون مع التوجهات التي تحيط بعلم اجتماع الغد. أم انها بالحرّي تنطبق على وضع مُنته؟ ثمّة علامات كثيرة تسمح بالقول أن نوعاً من التفاعل يوشك أن يحدث بين العلمين في هذا المجال، وإن كلاً منهما يفتح على علم اجتماع الآخر، وعلى الرغم من استمرار الاختلاف بين المدرستين ما يزال يؤكد ذاته في المؤتمرات العالمية، بعناد يكاد يكون طقوسياً. ففي الواقع، باتت الدراسات التجريبية والاستطلاعات بواسطة الاستمارات والاستبيانات حول المواقف الفردية والترابطات بين المتغيرات، مستعملةً بوفرة في البلدان الاشتراكية، ولا سيما في بولونيا ورومانيا والاتحاد السوفياتي⁽⁶⁾. في المقابل، لم تغب أبداً التوليفات الكبرى حول تطور المجتمع في الفكر الغربي، وحتى انه يمكن القول إنها تشهد مزيداً من الاهتمام في العالم الليبرالي. ولربما يكفي أن نذكر دراسات مومفورد و ريزمان ومكلوهان حتى نبين أن علم الاجتماع الأنكلوسكسوني يرتدي هو الآخر طابعاً توليفياً، تاريخياً وحتماً، جبرياً نسبياً. يضاف إلى ذلك أن الإيحاء الماركسي يبدو منذ تاريخ قريب جداً قد أخذ يتغذى جزئياً من دراسات أجريت حول المجتمعات في الجامعات الأميركية، في الوقت نفسه الذي كان فيه هذا الإيحاء يوجه بعض فلسفات التاريخ المتعلقة بعلم الاجتماع في عددٍ من بلدان العالم اللاتيني. لكن إذا كان الانقسام بين هذين النمطين من علم الاجتماع لم يعد يبدو منعكساً بكل وضوح في الثنائية الجغرافية للكتل السياسية، فإن هذا الانقسام ما يزال مع ذلك، متطابقاً مع اتجاهين مختلفين في علم الاجتماع، بصرف النظر عن السياق القومي المطروح. إذن يمكننا أن نلاحظ الآن في العالم الاشتراكي كما في العالم الديمقراطي الليبرالي، نزوعاً نحو التوليفات الكبرى الخاصة بتطور المجتمعات الشاملة (وهذا ما يمكن أن نسميه في الحقيقة علم الاجتماع الشمولي - ماكروسوسيولوجيا - أو تعديد علم الاجتماع (méta-sociologie) من جهة، وأن نلاحظ من جهة ثانية

ميلاً الى بحث سوسيولوجي تجريبي، تحليلي، يسودُه علم النفس الاجتماعي. أما علم الاجتماع بمعناه الدقيق، كما يعيشه علماء الاجتماع، فإنه غالباً ما يقع عند ملتقى هذين التيارين ويتأرجح أحياناً متردداً بين تععيد علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي.

ويمكاننا أن نلاحظ التنوع عينه في المقاصد والنوايا المعلنة بشكل أو بآخر والتي تحرك علماء الاجتماع. فهناك نوايا تبدو منحصرة في نشدان تفكيك أولية المجتمع الذي تنظر فيه وتلاحظه، كما لو كان معطى ثابتاً يمكن فحصه دون النزوع الى تغييره. وفي المقابل، ثمة في البلدان الغربية آخرون يفكرون أن علم الاجتماع هو نظراً نقدياً جوهرياً في الظواهر الاجتماعية، يقود إلى نوع من التشخيص ويوحي بتغييرات من خلال لحظه الأدوار المعطلة. وتنتسب إلى هذا الخط الفكري تحليلات قاسية للعالم الحديث، مثل تحليلات رايت ميلز وفانس باكار، وآدورنو، وماركوز.

تقلب علم الاجتماع بين أولوية الدور وأولوية الدينامية

وبالطريقة نفسها وفي هذه المنظورات ذاتها، انقاد علماء الاجتماع تارة لدراسة بُنى، وظائف شتى المؤسسات، وتارة انتقادوا للتشديد على عوامل التبدل والتغير. فمن جهة تقترح البنيوية الوظيفية التي أنشأها هالينوفسكي ورادكليف براون تفسيراً للظواهر الاجتماعية بواسطة تداخها في المجموع، ومن جهة ثانية تسعى تعددية غورفيتش، الى النظر، فيما يتعدى البنى الاجتماعية، الى التدقيق في الدينامية التي تؤدي إلى إعادة النظر الدائمة في النسق الاجتماعي، وإلى تفكيك البنى وإعادة تركيبها. ولقد اقترح بعض الوظيفيين، شيمة مرتون الأخذ بوظيفية نسبية تحيط في آن واحد بالتبدلات والاختلالات والتكيفات، مميزة على وجه الخصوص بين الوظائف الصريحة والوظائف الباطنة. وان التفريق التقليدي بين السكونية الاجتماعية والدينامية الاجتماعية يتوافق بلا ريب مع تعاقب تخطاه الزمن. لأننا ندرك أن كل ظاهرة اجتماعية لا تفهم حق الفهم الا في بنية قائمة وفي علاقاتها مع عوامل التبدل، ومع ذلك يصح القول، وفقاً للأهداف المنشودة، ان النظريات غالباً ما تشدد على هذا الجانب أو ذلك تفضيلاً.

لا مناص لعلم الاجتماع من الجمع بين النظرية والبحث التجريبي

كما ان علماء الاجتماع محمولون أخيراً للتوجه شطر النظرية تارة، وشطر البحث النظري تارة أخرى. وان هذه الثنائية في النوايا والمقاصد أدت أحياناً لظهور منظومات مجردة أو لإجراء استطلاعات ودراسات ميدانية مشتتة. ويبدو، أكثر فأكثر، أنه لا مناص من الاعتراف بضرورة الجمع بين النظرية والنظر المنهجي في الظواهر والوقائع. فقد كان جورج غورفيتش يلح على أهمية هذه المهمة، وكان روبرت مرتون⁽¹⁾ قد جعل نفسه صدىً

للاهتمامات ذاتها. ويعتبر مرتون انه يجب على علم الاجتماع أن يطور نظريات خصوصية، خاصة بمختلف المسائل، ولكن هذه النظريات لا يمكنها أن تكونَ فاعلةً الا بواسطة تقنين نتائج الاختبار.

ويميّز، في عداد الأعمال النظرية، الطرائقية (المتودولوجيا)، والأفكار الموجهة، والتحليل المفهومي، والتأويل، والتعميم والنظرية السوسيولوجية بحصر المعنى. ولا مناص للطرائقية من أن تكون عامةً ومن تقديمها الأدوات العملية لشتى الأبحاث الميدانية.

وتمثل الأفكار الموجهة في فرضيات لها درجة معينة من العمومية. وبالإمكان أن نذكر كمثال على ذلك المصادرة العامة جداً التي اطلقها إميل دوركهايم، والقائلة إن «العله المحددة لواقعة اجتماعية يجب البحث عنها في الظواهر الاجتماعية التي سبقتها»، أو المبدأ القائل في كل البحوث الوظيفية انه ينبغي أن يُنظر الى المجتمع «بوصفه منظومة جامعة لأطراف متصلة ببعضها البعض، ومتراطة ترابطاً وظيفياً»، على حد تعبير ارنسبرغ وكيمل. وهذا أيضاً هو الحال بخصوص الفكرة المؤيدة لانتقاد مالفينوسكي الفرويدية والقائم على القول إن البنية الاجتماعية هي التي تصنع المشاعر وتفصح عن العقد والمركبات.

إن التحليل المفهومي يحلّ التعارضات الظاهرة. ولنفكر، مثلاً، بالدور الذي يلعبه، على صعيد دراسة المجتمعات الحديثة، اختيار بعض المفاهيم من طراز «مجتمع صناعي»، «مجتمع وفرة»، «مجتمع استهلاكي». ويمكننا أن نذكر أيضاً على سبيل المثال تطور مفهوم الطبقة الاجتماعية، الذي يوجّه الأبحاث في اتجاهات مختلفة باختلاف معنى الطبقة الماركسي في سياق صراع الطبقات، أو بمعنى المرتبة الاجتماعية انطلاقاً من قاعدة الدخل أو المستوى الاستهلاكي.

إن التفسير ينحو منحى الملاحظة والنظر. ومثال ذلك أنه عندما لوحظ أن العاطلين عن العمل يقرأون أقل مما كانوا يقرأون عندما كانوا يشتغلون، يمكننا تفسير هذه الظاهرة بالقول إن البطالة تزيد من القلق وإن هذا ينقص إمكان الاهتمام بشيءٍ يسترعي الانتباه.

إن التعميم التجريبي يقود إلى وضع قواعد ضبط إجتماعي، ومثال ذلك أن غروف وأوغبورن، Groves et Ogburn، لاحظا أن المدن مع نسبة مئوية مرتفعة جداً من المستخدمين، لها أيضاً ووسطياً، نسبة مئوية أرفع من الشبان المتزوجين، وهذا الترابط يمكن ترجمته إلى معادلة.

أما النظريات بالمعنى الدقيق للكلمة فهي التعميمات الماثلة، المتجلية بوصفها قوانين علمية. وهي ما تزال قليلة العدد. وعلى سبيل المثال يذكر مرتون استنتاجات دوركهايم الخاصة بالعلاقات بين معدل الانتحار وبعض الأوضاع الاجتماعية. إن النظرية توجه البحث في كل هذه الأشكال المختلفة.

وفي المقابل، غالباً ما يحدث أن يؤدي اكتشاف تجريبي إلى قيام نظرية اجتماعية أو انه يؤدي الى تغيير نظرية أو الى توضيح المفاهيم.

مثال ذلك: إن النظريات الخاصة بالإقناع جرى تعديلها في ضوء نتائج بحث ميداني أجراه الباحثون حول

مثل محدد .

ففي الواقع ، كان يسود القول بأن فعل وسائل الإعلام (إذاعة ، صحافة ، تلفزة) كان يؤثر تأثيراً مباشراً وواسعاً على جمهوره المعبر ككل ، ككتلة . والحال ، فإن لازارسفيلد ومعاونيه ، حين أجروا استطلاعاً حول أثر الإذاعة في انتخابات رئاسية ، لاحظوا ان الناخبين الذين بدلوا رأيهم خلال الحملة الانتخابية قد كانوا مقتنعين من قبل ، ليس بواسطة الإذاعة أو الصحافة ، وإنما بواسطة أشخاص آخرين . عندئذ وضعت الفرضية القائلة إن الجمهور ليس كتلةً عديمة الشكل ، ضعيفة الشخصية ، *masse amorphe* ، لكنه وسطٌ مبنّي يتولى فيه بعض الأفراد (الذين يسميهم لازارسفيلد قادة الرأي) دور الوصل بين خطابات وسائل الإعلام والرأي العام . وترتب على ذلك إجراء أبحاث ميدانية ، أكثر دقةً ، لأجل دراسة دور قادة الرأي في تعميم أزياء الملابس وآراء سياسية وتقنيات ، أو دورهم في أخذ الأطباء باستعمال علاج جديد وترويجه ، وعلى هذا النحو نتعلم ان قادة الرأي هؤلاء ليسوا هم أنفسهم وفقاً للأسئلة والقضايا المعروضة . وانهم يمثلون مجموعاتهم ومنفتحون على تأثير وسائل الاعلام . وعليه ، فإن البحث التجريبي يتقدم في أغلب الأحيان جنباً إلى جنب مع إرصاد مفاهيم جديدة ونظريات جديدة . وربما يكمن في ذلك سرٌ وعلاجُ الخلافات التي تبدو من عدة مواجهات هي السبب في اختلاف وانقسام علم الاجتماع الحديث واتجاهه في اتجاهات مختلفة .

تجاوبُ البحث الميداني والنظرية

في الواقع يدخل علم الاجتماع في حركة جدلية تدفعه الى الابتعاد عن الظواهر/الوقائع الخاصة لكي تحمله نحو التعميمات الأشد رفعةً ، ومن ثمّ تعيده الى الملاحظة الدقيقة التي تغذي نظريات جديدة ، إذاً ، ليس بالامكان حصر علم الاجتماع في نطاق السوسيوجرافيا ولا في نطاق الايديولوجيا ؛ زد على ذلك انه هو ذاته لا يقع في نطاق أي من هذين النقيضين ، لكنه في حالة اجتهد متواصلة في سبيل التجدد المنطلق من أساليب التحليل ومن التوليفات المتعاقبة أو المتزامنة .

III . الطرائقية

لا ريب أن الذي ما يزال يحظى من تعاليم دور كهام باجتماع مشترك هو الفكرة القائلة إن علم الاجتماع لا يمكنه الارتفاع الى التعميم في الموضوعية ، أي لا يمكنه أن يتطور كعلم إلا اذا استعان بمناهج غمطية . فالظواهر الاجتماعية والأطر الاجتماعية التي هي سياقها لا يمكنُ درسها إلا إذا رتبناها وصنفناها على نحوٍ معين ، الأمر الذي يعني اننا نخفضها إلى عدد محدود من الأنماط .

عالمُ الاجتماع منشيء أنماط

لكنها المؤسف ان الإجماع يتوقفُ انطلاقاً من اللحظة التي يُراد فيها التدقيق في المعنى الواجب اعطاؤه لهذه

الكلمة، وبشكل أدق عندما يُراد تحديد المنهج الواجب استعماله في تشكيل وإنشاء الأنماط السوسولوجية. فمة تصوران يتنازعان، أحدهما واقعي وثانيهما مثالي. التصور الأول يمثل جورج غورفيتش بشكل خاص. ويستند إلى صفات الوقائع القابلة للنظر والملاحظة، ويؤدي إلى إرصاد الأنماط انطلاقاً من تحليل الوقائع / الظواهر. ومثال ذلك ان نمط المجتمع الرأسمالي سيتم الحصول عليه من طريق البحث عن المحدّدات والبُنى التي تميّز شتى المجتمعات التي ظهرت خلال التاريخ. وفي التصور المثالي، الذي يمثله ماكس فيبر بوجه خاص، يعتبر النمط، المسمّى بشكل خاص باسم النمط الأمثل، من إنشاء عالم الاجتماع الذي يسعى لإيجاد الهياكل المنطقية الخاصة بنظامٍ محتمل للعلاقات الاجتماعية. وعليه، فإن النمط الأمثل للرأسمالية غير معطى في لحظ هذا المجتمع القائم أو ذاك، لكنّه مائلٌ في المنهج العقلانيّ لشتى السمات والمميزات المترتبة على فكرة الرأسمالية ذاتها. إلا أنه من السهل أن نلاحظ على مستوى الوقائع أن الواقعية والمثالية المطلقتين لا يمكنهما أن تؤديا إلى نمطيات علمية إجرائية (Typologies opératoires). وبالتالي لا يمكن لأي مجتمع معيّن أن يتوافق مع الأنماط التي يميّزها جورج غورفيتش، وإلا فإن عدد الأنماط سيكون على قدر عدد المجتمعات القائمة. وفي المقابل، لا نرى كيف يكون بإمكان عالم اجتماع فيبري أن يحصل فكرة عن الرأسمالية ما لم يلحظ أولاً المجتمعات الرأسمالية في واقعها الفعلي. إذاً، النمطية الاجتماعية العلمية، شئنا أم أبينا، تتكوّن في آن واحد من الملاحظة التجريبية والإنشاءات/البناءات العقلانية. زد على ذلك أن النمطية العلمية هي في نهاية المطاف، كلمة مرادفة لعملية إنشاء المفاهيم Conceptualisation، أو بالحرّي ليست سوى جانب خاص من جوانبها.

إذاً يصوغ علم الاجتماع المفاهيم التي تساعد على تحديد الوقائع الاجتماعية الواجب درسيها، وعلى تصنيفها. ومثال ذلك مفاهيم المّقام، الدور، الطبقة الاجتماعية، الضبط الاجتماعي، الخ. انطلاقاً من هذه المفاهيم تطرح المسائل التي تمثّل، بشكل عام، تحديد العلاقة بين مفهومين⁽⁸⁾. وهذا يصحّ أيضاً على النظريات الكبرى مثلما يصحّ على الأبحاث التجريبية. ومثال ذلك انه يمكن القول إن احدى القضايا الأساسية التي تطرحها النظرية الماركسية هي قضية العلاقات بين الظواهر الاقتصادية والطبقات الاجتماعية. كذلك، فإن الأبحاث التجريبية سيكون بإمكانها أن تتناول دراسة العلاقات بين الحركية الاجتماعية ودرجة التعلم، أو بين أذواق مشاهدي التلفزيون وأعمارهم.

في بعض الأحيان تكون العلاقة أشدّ تركيباً. ومثال ذلك، البحث الذي أجراه افريت ولسون حول مواقف الأشخاص من ذوي المراكز الالتباسية، كالطلاب الذين يكلّفون بمراقبة زملائهم في الصف خلال الامتحان. فإذا لاحظوا أن أحدهم يوشك أن ينقل، هل يتصرفون بمقتضى مقامهم الطالبي، الأمر الذي يدفعهم إلى التسامح، أم بمقتضى مقام ممثل الإدارة، مما يجعلهم قساة؟ يبيّن الاستطلاع أن 61% من الطلبة المستجوبين كانوا واعين لهذا الاختلاف في المقامات وما يتعلق بها من الأدوار، وانهم في نهاية المطاف كانوا يختارون حلولاً تسوية (عدم التنديد بالمخالف، عدم تجاهل غلطته، لكن اقناعه بمغادرة قاعة الامتحان وعدم التنديد به إلا إذا

رفض ذلك). وعليه فإن الاستطلاع المبني على الاستثمارات إنما يترك حرية الاختيار بين عدة مسالك ممكنة، فيؤدي إلى تحديد العلاقات بين الأنماط السلوكية والتصورات المختلفة باختلاف المقام والدور. ولحل المسألة المطروحة على هذا النحو من خلال إقامة العلاقة بين حدود مختلفة، قام علم الاجتماع بوضع عدة مناهج جرى تصنيفها تقليدياً في فئتين، حسبما تكون كمية أو نوعية.

في الدراسات الكمية يعتمد عالم الاجتماع على « المتغيرات » و « المآشير »

يحدد ريمون بودون في كتابه المخصص لهذا الموضوع، الاستطلاعات الكمية بكونها « تلك التي تساعد على جمع معلومات حول جملة عناصر، تكون قابلة للمقارنة بين عنصر وآخر »^(٧). إن قابلية المقارنة هذه هي التي تأذن بتحليل كمي للمعطيات.

فالاستطلاع، المسبوق عادة بتمهيد استطلاعي pré-enquête، يؤدي إلى صياغة أفضل للفرضيات، ويساعد على إقامة وتدقيق الترابط بين متغيرين أو عدة متغيرات. يُضاف إلى ذلك أنه ينبغي إيجاد الوسيلة لتقوم الدرجات في تطوّر هذه المتغيرات. وهذا ما يتمّ صنعه بواسطة « المآشير »، أي المعايير الماثلة في المواقف، الوقائع التي تقبل اللحظ والسّر بسهولة. ومثال ذلك عندما سعى دوركهام لدراسة علم اجتماع الإنتحار، توصّل إلى طرح السؤال لمعرفة ما إذا كانت توجد ظروف اجتماعية تجعل الانتحارات أشدّ تواتراً، ثم توصل إلى صوغ الفرضية القائلة أن الأنانية (أو إذا فضلنا القول إن درجة التدامج الاجتماعي الضعيفة) تجعل الانتحارات أكثر تواتراً. فدرس إذاً الترابط بين هذين المتغيرين وهما درجة الأنانية ووتيرة الانتحارات. لكن كيف تُقاس درجة المتغير الأول؟ ينبغي، لهذا، إيجاد ما يمكنه التدليل على نقص التدامج، قلة الاندماج. ومثال ذلك أن أحد المآشير نجده في كون العازبين، هم كعازبين، أقل تداجماً من المتزوجين. وحين يُقارن المتغيرات بين معدّل الانتحارات لدى العازبين والمتزوجين، سيتمكن دوركهام من رؤية فرضيته أنها صحيحة في هذه النقطة على الأقل. كذلك، إذا سلمنا، مثلما فعل، بأن الكاثوليك هم أكثر تداجماً بالكنيسة من البروتستانت، وانهم بهذا المعنى أقل أنانية، سيمكننا بواسطة هذا « المآشير » أن نرى إذا كان الترابط بين معدل الانتحارات والانتماء إلى هذا الدين أو ذلك يعزّز الاستنتاج ذاته.

.. ويمكنه استعمال الاحصاءات والاستطلاعات

الواسعة والاستبارات او الاختبارات

في الممارسة، غالباً ما تُتخذ كمّيتيات تعيّنات مقنّنة مثل العمر، الجنس، الدين، المهنة، الخ. ولكي نعرف، مثلاً، إذا كان هذا الموقف مترابطاً مع هذا المتغير أو ذاك، يمكننا الاستعانة بوثائق أو إحصائيات موجودة من قبل. فقد كان في متناول دوركهام محفوظات ساعدته على أن يعرف ما هو العدد في ولاية معينة للمتحرّين من

الكاثوليك ومن البروتستانت. ويمكن في أحوال أخرى الاستعانة بدراسات ميدانية، باستطلاعات عمادها الاستمارات/ الاستبانات، إما بطرح الأسئلة على السكان الذين يتناولهم البحث، وإما باعتماد الاستمارات باختيار عينة ممثلة، وإما بإجراء اختبار لعينة من النوع ذاته. ومثال ذلك، لكي ندرس دور « مرشدي الرأي »، نستجوبُ جميع الأطباء في مدينة ما فنسألهم عن الزميل الذي كان قد أقنعهم بتبني دواء جديد⁽¹⁰⁾. ولكي نعرف ما هو تأثير المقام الاجتماعي على المواقف السياسية، يمكننا أن نسأل بواسطة استطلاعات الرأي عدداً من السكان حول نواياهم الانتخابية. ولكي نعرف ما إذا كان الناس أشد اقتناعاً بواسطة مناقشة أو بواسطة دعاية أحدية الجانب، فقد جرى جمع عدد معين من الجنود وجعلوهم يستمعون نشرات من هذين النمطين حول موضوعة معينة (كان المطلوب، إقناعهم بأن الحرب قد تطول كثيراً) ثم جرى استجوابهم في سبيل التقويم في الحالتين لعدد أولئك الذين قد انقادوا للاقتناع، وعليه فقد أمكن الاستنتاج ان النسبة المثوية للجنود المقتنعين (الذين توصلوا الى الاعتقاد بأن الحرب طويلة) كان أعظم لدى المجموعة التي كانت قد أصغت للدعاية القائمة على التصادم بين الموضوعتين النقيضتين، (حرب قصيرة وحرب طويلة) أي الدعاية القائمة على نقاش الحجج المتعارضة.

الترابط لا يكون سبباً دائماً

بالطبع. عندما لاحظنا ترابطاً بين ظاهرتين، لم نستطع على الفور التوكيد بأن إحداها علّة الأخرى. وعليه، فقد أشار هالبشاكس الى خطأ دور كهام الذي كان يفسرُ في هذا المعنى الترابط الظاهر بين معدل الانتحارات والانتفاء الى هذه الديانة أو تلك، في مقاطعة بروسية حيث أن الكاثوليك هم بشكل أساسي ريفيون والبروتستانت هم بالحري مدينيون. وبالتالي كان بالامكان ان يكون معدل الانتحار أعظم عند الآخرين وذلك ليس بسبب ديانتهم فقط، بل أيضاً بسبب طريقة معيشتهم في وَسَط حَضَرِي⁽¹¹⁾. إن مناهج التحليل الكمي تقود بشكل طبيعي إلى إرصاناتٍ رياضية سجلت تقدماً مرموقاً في علم الاجتماع المعاصر. فقد جرى، مثلاً، تطبيق النماذج الرياضية على بناء المؤشرات أو تحليل العلاقات بين المتغيرات. ولقد ساعد استعمال الحاسبات على إجراء حسابات سريعة.

أما المناهج النوعية، الكيفية، فلا تستلزم خفض الوقائع الملاحظة الى متغيرات قابلة للرصد فوق سلام عددية. فهي بالغة العدد، ليس فقط في تحليل المجتمعات البدائية حيث أجرت تجاربها منذ أمدٍ بعيدٍ، بل أيضاً في صميم ملاحظتها للمجتمعات الأشد تركيباً وتعقيداً. ويمكن مثلاً، كما فعل ماكس فيبر، أن نستخلص الدلالات الأساسية والمنطوق من جهة في روح الرأسمالية، ومن جهة ثانية في الأخلاق البروتستانتية، لكي نبين تضميناتها والترابط القائم بين هاتين الظاهرتين الاجتماعيتين.

وكما بين ذلك ريمون بودون، فإن المنهج الذي استعمله ماكس فيبر على هذا النحو، إنما يكمنُ في إرصان أنماط مثالية وفي البحث عن تطابقات بنيانية بين هذه الأنماط.

كما أن التحليل الوظيفي الذي أخرج مرتون أسسه ومبادئه، يستعمل منهجاً نوعياً، كيفياً. وقوامه البحث من الوظائف التي تقوم بها ظاهرة اجتماعية معينة آخذين بالاعتبار الوظائف التي تكون ظاهرة وتلك التي تكون كامنة. فبين، مثلاً، ان « الآلة السياسية » الأمريكية، التي تختار المراقبين، من وظائفها الكامنة إزالة الأدوار المعطلة، العقبات في مؤسسة، مثل العلاقات السيئة بين الإدارة والجمهور، المرتبة على تشتت السلطة. كذلك فإنه قبل **Veblen** حين درس « الاستهلاك التفاخري » (Consumption Ostentatoire) الذي لا يفسر تماماً بالوظائف المعلنة التي تنسب عموماً للاستهلاك الشائع (مثل إشباع الحاجات)، بين أن الأشخاص الذين ينفقون في الظاهر لمجرد المتعة بالظهور كأشخاص ينفقون إنما يفيدون من المقام الذي يمنحهم إياه هذا الإسراف، وإن هذا النمط السلوكي يُلاحظ في الطبقة الطفيلية أي عند أولئك الذين يمكنهم الاستغناء عن عمل منتج، لكنه يشمل أيضاً فئات اجتماعية أخرى ترغب في الانتساب الى هذه الطبقة. إذاً الوظيفة الكامنة للاستهلاك التفاخري هي توفير هذا المقام الاجتماعي. وكما بين مرتون، لا مناص للتحليل الوظيفي في دراسة من هذا النوع من إظهار شتى الدلالات الثقافية المنسوبة إلى السلوك الذي يدرسه أولئك الذين يتعاطونه وأيضاً أولئك الذين يحاكمونه. فبواسطة الوظيفة الكامنة يُفسر لماذا تشتري أشياء غالية ليس لأنها أفضل وإنما لأنها غالية. وعلى النحو ذاته، يحدث أن بعض المواقف والمسالك المشهورة بأنها سيئة، قد تكون ذات نفع اجتماعي وتفسر بدورها الضمني. إذاً يكمن المنهج المستعمل في اكتشاف المعنى الخفي للظواهر الاجتماعية.

علم الاجتماع يكشف الروابط الخفية

يضاف إلى ذلك، بوجه عام، سواء بطريق المناهج الكمية أم النوعية، ان الدراسات السوسولوجية هي في حقيقتها دراسات مثمرة عندما تكشف عن الروابط التي لم تكنه بعد، فتأذن بفهم أفضل للواقع الجماعي. تلك كانت الحالة خصوصاً في بعض نتائج استطلاع واسع حول الجنود الأميركيين، شكّل نشرها تاريخاً في تطور علم الاجتماع التجريبي⁽¹²⁾. فلو حظ مثلاً ان العسكريين الموجودين في وحدة كان التقدم الرتبى فيها سريعاً (وحدة الطيارين بشكل خاص) كانوا يشكون من بطء الترقيات في الجيش أكثر مما كان يشكو العسكريون العاملون في الأسلحة التي يظلون فيها مدى أطول فعلياً في الرتبة نفسها. وان في ذلك ملاحظة مفاجئة وحتى انها تناقضية في الظاهر. ولقد استرعى الأمر الانتباه إلى طريقة الناس في تقويم موقعهم الاجتماعي، مقامهم. وتم التوصل إلى إيضاح معنى هذا الحد وإلى اجراء تفريق بين مقام الانتساب (المقام الفعلي للفرد) ومقام الاحتساب (المقام الذي يستند اليه الفرد لتقديم وضعه الخاص). وعليه، فقد سئل الطيارون: « أتظنون ان جندياً يملك قدرات حسنة له فرص حسنة للتقدم؟ »، فأجابوا بالنفي مقومين وضعهم الشخصي، لكنهم استندوا إلى وضع أعم كانوا متضمنين فيه الى جانب جماعات أخرى.

كما ان الاستطلاع عينه حول الجندي الأمريكي يكشف، مثلاً، ان السود المعينين المقيمين في جنوب الولايات

المتحدة كانوا يشعرون أنهم أقل حرماناً وإحباطاً من السود المقيمين في الشمال، بينما كان يمكن ارتقَابُ العكس. لكن هذا يُفسَّرُ أيضاً بمقام الاحتساب: فقد كان الجنود السود، في الجنوب، يقارنون أنفسهم مع المدنيين السود الذين كانوا يرونهم حولهم، فكانوا يشعرون أنهم متميزون بالنسبة إليهم. وهذه المقارنة، لا تسير في الشمال في الاتجاه ذاته. فقد ساعدت عدم وقائع/ظواهر من النوع نفسه على تبيان العلاقات بين مقام الانتساب ومقام الاحتساب (الإستناد).

لا تناقض بين شتى المناهج

لا تناقض بين المناهج الكمية والمناهج النوعية⁽¹³⁾. حتى انه من الممكن أن تتضافر غالباً في هذا المجهود الإيضاحي وشبه الاستكشافي الذي يقود علم الاجتماع إلى الاغتناء الثابت بالترابطات المتبادلة التي يقيمها بين الظواهر الاجتماعية ليجعلها أكثر قبولاً للفهم ولكي يفسرها.

فالأبحاث التجريبية في علم الاجتماع، سواء استندت إلى المنهج الكمي أو المنهج النوعي، يمكنها أن تدور إما حول ملاحظة الواقع المعطى، وإما حول التجارب المصطنعة (أو التجارب «المختبرية»)، وغالباً ما يندمج الأسلوبان ويتعاونان لحل مسألة واحدة. فمثلاً، عندما تساءل علماء الاجتماع كيف تروج الضجّات، الشائعات غير المنضبطة في أغلب الأحيان التي تخصّ الرأي العام، صَبَّوْا تحليلاتهم أولاً على الأخبار الزائفة التي كانت قد سرت في أوساط الجمهور الأميركي غداة كارثة بيرل - هاربور، في أثناء الحرب العالمية الثانية. فكان يُروى أن الاسطول برمته تقوَّض، وأن اليابانيين قد استولوا على هاواي، وأن خطاب الرئيس روزفلت الذي ألقاه لوضع الأمور في نصابها لم يكن له سوى نتيجة جزئية. وحين حُلَّت ظروف إشاعة هذه الضجّات الباطلة، أمكن وضع قوانين انتشار الشائعات: إنها تسري في جماعة بمقدار أهميتها، وغموض الموضوع ومقدار أهميته بالنسبة إلى الجماعة. ويمكن ردُّ الغموض إلى انعدام الاتصالات ذات الطبيعة المختلفة أو إلى انعدام المعلومات الحقيقية. ويمكن من جهة ثانية أن نلاحظ أن الشائعات تقوم بمهمتين، إحداها عقلانية، تنزع إلى تقديم تفسير، والأخرى عاطفية، يترتب عليها الحد من التوترات الانفعالية. لكن يبقى من المفضَّل أن تُعرف أليات الشيع في الرأي العام. لهذه الغاية، لجأ البورت إلى تجربة مختبرية. فقد عرض على شاشية مشهداً يحتمل عدة تأويلات. هناك شخص ينظر الصورة، ثم يتوجَّب عليه أن ينقلها لآخر لم يرَها، وهذا ينقلها إلى شخص ثالث، وهكذا دواليك. وعلى هذا النحو يمكننا أن نسجل التبدلات الطارئة على السرد كلما نُقل من شخص إلى آخر، وبالإمكان الإستنتاج إن الشائعة، كلما سرت، صارت أقصر، وانحصرت في عناصر مقتضبة يسهل سردها، إن عدد التفاصيل ينخفض باستمرار إلى أن يبلغ نقطة توازن. وبالمقابل، تُضاف شروحات «إلى التفاصيل الباقية»؛ وتكون التفاصيل الثانوية متكيفة مع الموضوع الرئيسية أو مُنْصَهَرَّة في موضوعية واحدة. وعلى هذا النحو نصل إلى بنية بسيطة ومتكيفة مع مصالح الناس⁽¹⁴⁾. هكذا يتم التوصل إلى تقدم معرفة الظواهر السوسولوجية باستخدام مناهج شتى.

IV . الميادين

ظهر الميل إلى التخصص منذ أمدٍ طويل في علم الاجتماع، مثلما ظهر في العلوم كافة، ولقد انقسم هذا التخصص وتوزّع على عدة فروع خاصة؛ يضاف إلى ذلك ان علاقات علم الاجتماع مع العلوم الأخرى كانت، في الوقت نفسه، قد أصبحت أكثر حيوية، وكانت تقف أحياناً عند بعض الحدود.

بيد أن الضرورة أظهرت الحاجة إلى المزيد من تخطي أولوية علم الاجتماع العام الذي يدأب على إعادة وضع الأبحاث الخصوصية في إطار عام، وإلى إرصان النظريات وجعل المناهج متقنة. ولن نندهش من كون تعريف علم الاجتماع بالذات يبدو غامضاً ومطروحاً باستمرار على بساط البحث، لأنه يظل في نهاية المطاف الموضوع الأول لعلم الاجتماع العام.

اشتغال الواقع الاجتماعي على عدة مستويات

إن تقسيمات علم الاجتماع إلى قطاعات دراسية متخصصة يمكن إجراؤها من عدة اتجاهات، وفقاً لتناولها مستويات الواقع الاجتماعي، وسياقات أو تجليات الحياة الاجتماعية.

أولاً يمكن إدراك الوحدات الاجتماعية في مستويات شتى: إن علم الاجتماع الشمولي يهتم بالمجتمعات الشاملة، أي الأمم، الحضارات، الثقافات، التي يسعى لاكتناها خاصيتها، وربما في هذا المجال تشكل النمطية العلمية المسار الأولي. وفي داخل المجتمعات الشاملة، تكون الوحدات الأهم هي الطبقات الاجتماعية أو المراتب. وتكون أكثر تقيداً وانحصاراً في مداها، الجماعات والتجمّعات الخاصة، شيمة العائلة والجمعيات مثلاً. وأخيراً على الصعيد الاجتماعي المحدود، تكون القابلية الاجتماعية، مع العلاقات ما بين الأفراد، هي ذاتها موضوع دراسة قريبة من علم النفس الاجتماعي.

انقسام علم الاجتماع بين فروع مختلفة

يمكننا، حسب السياقات، تقسيم علم الاجتماع إلى فروع أشد تخصصاً من حيث المعطيات العينية، لكنها أقل قدرة على أن يكون لكل منها طرائقية (ميتودولوجية) خاصة، لأنها تدرس دائماً الواقع نفسه في مختلف مستوياته. وعلى هذا المنوال مثلاً يمكننا الانكباب على درس المجتمعات البدائية أو المجتمعات الصناعية أو العالم الثالث. ويمكننا على هذا النحو أن نعتبر أن هناك ميادين متبايزة لعلم الاجتماع الحضري وعلم الاجتماع الريفي. إن تجليات الحياة الاجتماعية توفر قاعدة لتفريق أو تمايز أوسع. فمن الممكن الانكباب على درس سير البنى وتطورها، ودرس طرق توحيد مثل الضبط الاجتماعي أو درس المؤسسات، سواء كانت من النسق السياسي، الديني، الاقتصادي، أو فعاليات مثل العمل والتسلية، أو أيضاً أجهزة ارتباط، وبوجه خاص وسائل الإتصال والتعميم. يضاف إلى هذا أيضاً المنجزات الحضارية التي يمكنها أن تكون موضوعاً لأبحاث مخصصة في ميادين علم

اجتماع المعرفة والتربية والفن والحقوق والحياة الأخلاقية والدين .

... لكن هذه التقسيمات ليست نهائية

من الواضح ان هذه التقسيمات الناشئة كلها عن مبادئ تصنيفية مختلفة ، إنما تتقاطع وتتلاقى وتتكامل . ومثال ذلك إن علم الاجتماع الديني موجودٌ في دراسة المؤسسات وفي دراسة المنجزات الحضارية ، زد على ذلك انه يمكنه أن يقع في مستوى المجتمعات الشاملة ، والطبقات أو الجماعات ، ذلك لأن الدير هو بذاته نوعاً من التجمّع . وعلى هذا النحو ، يسير تشتّت الأبحاث المتخصصة جنباً إلى جنب مع التدامج والتداخل بين كل الفروع . يضاف إلى ذلك أنه يمكن في كل من هذه الفروع تغليب الاعتبارات المتعلقة بالأوضاع ، والاعتبارات المتعلقة بالتغيير . فمثلاً يمكن على مستوى الطبقات والمراتب الانكباب على تحديدها ، أي الانكباب على توضيح البنى والوظائف الفاعلة في التراتب ، أو جعل الملاحظة تنصبّ على الدينامية ، لا سيما على الحركة الاجتماعية . قلنا إن التخصص يرافقه تعاون وثيق بين العلوم الانسانية المتجاورة ، فهذه معنيّة أكثر فأكثر بتكاثر المناهج وميادين الاستكشاف .

علم الاجتماع متعدّد الفروع

يبدو ان علم الاجتماع تحلّى عن الموقف الامبريالي الذي كان يُنسبُ إليه في الماضي ، لا سيما في المرحلة الدور كهامية ، والذي كان يمثل في زعم معين للحلول محل علوم أخرى ، أو على الأقل كان يكمن في إلحاقها به . لقد ولّى عصرُ الخصومات وحوادث الحدود ، لأن المهمة كبيرة ووفيرة لكل الناس . فقد أثبت مبدأ الأبحاث المتعدّدة الفروع جدارته في عدة مناسبات . وفي الوقت نفسه ، فإن الوجهة السوسولوجية تفرض نفسها على متخصصين عديدين في المعالم الأخرى للحياة الاجتماعية . وبالتالي يعتبر العرض الشامل لعلم الاجتماع الحديث عرضاً ناقصاً إذا لم يفسح المجال أمام هذه الامتدادات في ميادين الانثروبولوجيا والانتولوجيا والتاريخ والديموغرافيا وعلم النفس الاجتماعي ، والألسنية ، والإعلامية ، وسواها من الفروع الأخرى . غالباً ما نسمع اليوم القول التكراري بأنّ علم الاجتماع يمرّ في أزمة نمو . فضلاً عن كوننا نستطيع قول الشيء نفسه عن عدة علوم أخرى ، ينبغي الاعتراف بأنه موضوع علم الاجتماع صعب الإدراك . وأنّ لعلم الاجتماع امتياز أو مغبة كونه مسؤولاً عن هذا الموضوع أكثر فأكثر ، بقدر ما تزداد قدرته على إسراع صوته ، نعني كونه مسؤولاً عن صيرورة مجتمعاتنا التي تنتظر منه وعياً أفضل لواقعها .

الحواشي

Célestin Bouglé: Bilan de la Sociologie Contemporaine, Alcan, Paris, 1935.

(1)

(2) هناك ، في اللغة الفرنسية مجلة مراجع في علم الاجتماع العام ، نذكر منها الأهم والأوفى :

- 1 - أ. كوفلييه: مدخل إلى علم الاجتماع، منشورات كولان، باريس 1968 .
 - 2 - ج. ديشينييو: مدخل إلى علم الاجتماع، غاليمار ، باريس 1966 .
 - 3 - غ. روشيه: مدخل إلى علم الاجتماع العام، مجلدات، مونتريال، 1968 .
 - 4 - ب. فيترون: الديناميات الاجتماعية، مجلدان، المنشورات العالية، باريس 1965 .
 - 5 - غ. بوتول: المطول في علم الاجتماع، مجلدان، بايو، باريس، 1968 .
 - 6 - ج. غورفيتش: المطول في علم الاجتماع، مجلدان، المطابع الجامعية الفرنسية، باريس 1968 .
 - 7 - أ. كوفلييه: الوجيز في علم الاجتماع، مجلدان، المطابع الجامعية الفرنسية، باريس 1968 .
 - 8 - علم الاجتماع في القرن العشرين، بإشراف ج. غورفيتش ومور، المطابع الجامعية الفرنسية، باريس 1947 .
- (3) Max Weber, *Wirtschaft und Gesellschaft*, (Mohr, Tübingen, 1922).
- (4) يصف غورفيتش التعيين السوسولوجي بوصفه تداخلاً للوقائع الاجتماعية في أحد الأطر العينية العديدة (الأطر المعاشة، المبنية) التي تبقى بذاتها حادثة وعرضية على الدوام .
- (5) R. Aron: *Les étapes de la pensée sociologique*, (Gallimard, Paris, 1967).
- (6) G. Ossipov: *Buts et bilans des recherches sociologiques en U.R.S.S.* in *La Sociologie en U.R.S.S.*, Edition du Progrès, Moscou, 1966.
- يقول اوسيبوف: «تركز الأبحاث الاجتماعية الملموسة على مناهج وتقنيات مناسبة لجمع وتفسير المعلومات الأولية وتحليل السلوك الانساني في مختلف ظروف الحياة» .
- (7) R.K. Merton: *Social Theory and Social Structure*, Free Press, Glencoe, 1965.
- (8) حول علاقات النمطية العلمية مع المنهج العلمي في علم الاجتماع، راجع العمل الجماعي المنشور بإشراف جون ت. دوبي، John P. Doby: *An introduction to Social Research* (Stackpole Company, Harrisburg, 1965).
- (9) R. Boudon: *Les Méthodes en Sociologie*, P.U.F., Paris, 1969.
- (10) Menezel et E. KATZ: "Social Relations and innovation in the medical Profession: The Epidemiology of a new Drug", in *Public Opinion Quarterly*, No. 19 (1955 — 1956).
- (11) R. Boudon: *L'Analyse mathématique des faits Sociaux*, (Plan, Paris, 1967).
- (12) Stouffler, Lamsdaine: *The American Soldier* (2 vol. Princeton University Press 1949).
- (13) Pitrim Sorokin: *Fads and Fables in Modern Sociology and related Sciences* (Regnery, 1956).
- وبالفرنسية:
- «Tendances et déboires de la Sociologie Américaine, Aubier, Paris, 1959.
- (14) Allpart et Pastman: *The Psychology of rumor* (Holt, New York, 1947.).